

تأثير أسعار بترول صحاري بلاند على التضخم في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2022

The impact of Sahara Bland oil prices on inflation in Algeria - an econometric study for the period 1990-2022

ط.د. محمادي فاتح¹، أ.د. جنيّة عمار²

¹جامعة العربي تبسي، الجزائر، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، fateh.mohamadi@univ-tebessa.dz

²جامعة العربي تبسي، الجزائر، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، amar.djenina@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/23

تاريخ الاستلام: 2024/10/12

ملخص:

يعتبر سعر البترول من بين أهم مكونات ومرتكزات مدخلات الاقتصاد الجزائري ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر البترول، فالتضخم الذي يعد من أهم المظاهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الحديث، وبالأخص بعد أزمة الرهن العقاري في USA وأزمة كورونا والتغيرات الجيو إستراتيجية التي صاحبت الأزمة الأوكرانية ... تناولت هذه الدراسة تأثير أسعار بترول صحاري بلاند على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022 بالاعتماد على المنهج القياسي التحليلي لإبراز العلاقة بينهما و حسب نموذج ARDL توصلت الدراسة إلى أن الثابت الموجب يعبر عن سرعة دوران النقد حسب النظرية النقدية، ومعامل المعروض النقدي الموجب يرفع من معدلات الأسعار، ما يتلائم والنظرية الاقتصادية، وتشير قيمته إلى أن أي ارتفاع في المعروض النقدي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار بما يقارب 0,5%. معامل أسعار البترول السالب والذي يأخذ القيمة -0.197- تعني أن أي ارتفاع في أسعار صحاري بلاند بـ 1% تؤدي إلى تراجع مستويات الأسعار بنسبة 0.197%، التي تتوافق والنظرية الاقتصادية والواقع العملي.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، التضخم، ARDL، الجزائر.

ترميز JEL : E 39 ; E 37 ; E 31

Abstract : The price of oil is regarded as one of the most crucial components and fundamental pillars of the Algerian economy, which elucidates the strong correlation between the general price level and oil prices. Inflation, recognized as one of the most significant economic phenomena plaguing modern economies, has particularly been exacerbated by the housing crisis in the United States, the COVID-19 pandemic, and the geopolitical changes accompanying the Ukrainian crisis.... This study investigates the impact of Saharan Blend oil prices on inflation in Algeria for the period spanning from 1990 to 2022, utilizing an analytical standard methodology to elucidate the relationship between the two variables. Based on the ARDL model, the findings indicate: The positive constant signifies the velocity of money circulation in accordance with monetary theory. The positive money supply coefficient leads to increased price levels, consistent with economic theory, and suggests that any rise in the money supply by 1% results in an approximate increase in price levels of 0.5%. Conversely, the negative oil price coefficient, valued at -0.197, indicates that a 1% increase in the price of Saharan Blend oil leads to a decrease in price levels by 0.197%, which aligns with both economic theory and practical realities.

Keywords : Oil price, inflation, ARDL, Algeria.

/JEL Classification Codes: E 31 ; E 37 ; E 39

1. مقدمة:

يعتبر سعر البترول من بين أهم مكونات ومركزات مدخلات الاقتصاد الجزائري والعامل الرئيس في تحديد الموازنة العامة للدولة والمتحكم في بناء السياسة المالية، هذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر البترول في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد اعتمادا وثيقا في مدخلاته على الريع النفطي فارتفاع أسعار النفط يؤثر على التضخم.

ويعد التضخم من أهم المظاهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الحديث، وبالأخص بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة كورونا والتغيرات الجيو إستراتيجية التي صاحبت الأزمة الأوكرانية والاعتداء الصهيوني على غزة ولبنان وتأثير التهديدات الحوثية في البحر الأحمر وما صاحبها من ارتفاع تكاليف الشحن.

وقد تناول الموضوع مجموعة من المفكرين والاقتصاديين، وذلك لما له من آثار عكسية على الأنشطة الاقتصادية والأثر العميق على منظومة الاستقرار والنمو الاقتصادي، بالإضافة للأبعاد الاجتماعية . تنوعت وتعددت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم بالشكل الذي أدى إلى اختلاف طرق وأدوات معالجته، فالنظرية الكمية للنقود تقر بوجود علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، مع فرضية ثبات سرعة دوران النقود وكمية الإنتاج . أما بالنسبة للنظرية الكينزية فإن التضخم هو نتيجة ارتفاع الطلب الفعال عند مستوى التشغيل الكامل.

وبالنسبة للنظرية المعاصرة فكان اتجاهها الجمع بين أفكار نظرية الكمية للنقود وأفكار النظرية الكينزية، بحيث أن مصدر التضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج .

وبشكل عام ينشأ التضخم عن عوامل خارجية تكون غير متحكم بها، وأخرى داخلية يمكن اتخاذ السياسات والتدابير الملائمة للمتعاقل والحد منها.

انطلاقا من الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تغير أسعار نفط صحاري بلاند على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

من خلال هذا الاشكال الرئيسي تقوم الدراسة على الفرضية التالية: يؤثر تغير أسعار نفط صحاري بلاند إيجابا على سلوك تغير معدلات التضخم في الجزائر لفترة الدراسة.

تقوم هذه الدراسة بتبيان أثر تغير أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام تطبيقات الاقتصاد القياسي وأدوات التحليل الإحصائي نظرا لكون التضخم من أبرز العوامل المؤثرة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، وإلى الأثر الفعلي لتغير أسعار النفط الجزائري على معدلات التضخم والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة به.

2. مفهوم التضخم: تناول تعريف هذه الظاهرة كل حسب اتجاهه والمدرسة التي ينتمي إليها أو يؤيدها فمنهم من يعبر عليه كظاهرة نقدية ومنهم من يراه كظاهرة سعرية ومنهم من يخلط بين كلتا الظاهرتين.

1.2. التضخم حسب نظرية الدخل والإنفاق: الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الإنفاق النقدي يؤدي إلى زيادة الدخل النقدي وهو ما يسبب ارتفاع في الأسعار وتضخمها مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثابتة. أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيزر FIZER، وقد وضع فروض هذه النظرية والمتمثلة في أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة، وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.

تعرضت هذه النظرية إلى الانتقاد حيث أنه لا يمكن اعتبار الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية (هاشم، 1969، صفحة 167)، وأنها تفترض ارتفاع جل الأسعار في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي الوطني، مع ارتفاع أسعار بعض السلع دون الأخرى.

وبشكل عام، يُعرّف التضخم على أنه الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة طويلة، أي التزايد المستمر في المستوى العام للأسعار (بسام الحجار و عبد الله رزق، 2010، صفحة 306).

2.2. التضخم كظاهرة نقدية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظاهرة التضخم هي تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود، الإصدار النقدي والتوسع في إنشاء الائتمان أو من خلال الطلب على النقود، ويعرف حسب هذه النظرية على أنه: "كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" (عناية، 2000، صفحة 14). وبالتالي سبب التضخم هو زيادة كمية النقود المتداولة، وتعتمد على مجموعة من الفرضيات الأساسية والتي تتمثل في:

● كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على الأسعار؛

● تتناسب كمية النقود المتداولة تناسباً طردياً مع مستوى الأسعار؛

● تتناسب كمية النقود المتداولة تناسباً عكسياً مع قيمة النقود؛

● فرضية التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

3.2. التضخم كظاهرة سعرية: يمكن تعريفه من خلال آثاره في حالة وجود توجه مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن القول بأننا بصدد حالة تضخمية، وعلى ذلك فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، أيًا كان سبب هذا الارتفاع وزيادة كمية النقود أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التيارين النقدي والسلعي (مجدي، 2000، الصفحات 69-70).

ويعرف على أنه ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار (الموسوي، 2002، صفحة 214)؛ فالتضخم لا يعرف بحالة منفردة تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار، بل حالات أخرى كذلك تستخدم لتعبر وتصف الظاهرة كالتضخم في الأجور، التضخم النقدي التضخم في التكاليف.

فالظواهر التي يمكن أن يطلق عليها اسم التضخم هي ظواهر قد تكون مستقلة عن بعضها البعض وهوما يزيد من تعقيد إمكانية إيجاد مفهوم واحد لظاهرة التضخم (العقاد، 1984، الصفحات 217-218).

وعرف على أنه: هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبه العمال بأجور تزيد على النمو في الإنتاجية (ناضم محمد نوري، 2006).

وبصيغة أخرى التضخم يعني ارتفاعا كبيرا ومستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية قد تطول كثيرا وقد يأخذ التضخم أشكالا أو وتأثير مختلفة (العيسي، 2004، صفحة 448).

4.2. التضخم على أساس نظرية العرض والطلب: و يقصد به من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، مما ينجم عن هذا النوع من التضخم اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع و الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة العرض في الأسواق نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في مستوى للأسعار، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي مرن وقادر على الاستجابة للتغير في حجم الطلب وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها زيادة في الإنتاج، وبالتالي الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أنها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في الأذواق و التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل (الدباغ، 2007، الصفحات 42-68)، حيث يعرف كينز مثلا التضخم على أنه: "زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض".

3. معايير قياس التضخم:

1.3. الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي ترى إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، وإمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها فحسب هذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\Delta m / m$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي $\Delta y / y$ وبالتالي يكون الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي $B = \Delta y / y - \Delta m / m$ مساويا للصفر. إذا كان $\Delta m / m > \Delta y / y$ في فترة ما، يكون معامل الاستقرار موجبا فهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة المتاحة، واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية (غزلان، 2002، صفحة 315).

2.3. فائض الطلب:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، تمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي، وفائض الطلب هذا يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ويدخل الاقتصاد في حالة من التضخم البحت. ويقاس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية بالصيغة التالية:

$$Dx = (Cp + Cg + I) - Yr$$

حيث:

Dx : إجمالي فائض الطلب

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية

I : الاستثمار بالأسعار الجارية

Yr : إجمالي الناتج الحقيقي.

يتضح من الصيغة السابقة أنه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الفعال بالأسعار الجارية (Cp + Cg + I) على إجمالي الناتج الحقيقي ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تدفع الأسعار إلى أعلى.

3.3. الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة والتي ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ عنه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار وتستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود الزائدة عن حجمها الأمثل:

$$M_{ext} = Q_0 - M_t$$

حيث:

M_{ext}: حجم الإفراط النقدي

Q₀: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس.

M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراط نقدي يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتساعد ارتفاع الأسعار (غزلان، 2002، الصفحات 319-320).

4. أسباب التضخم في الجزائر: ما يميز التضخم الجزائري عن التضخم الذي تعرفه اقتصاديات أخرى من خلال توليفة معينة تخص الحالة الجزائرية ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

1.4. تضخم نقدي: وهو ناتج عن أسباب رئيسية هي:

1.4.1. العجز في الموازنة العامة للدولة: حيث أن جانب النفقات أكبر بكثير من الإيرادات النهائية وفي حالة

العجز تلجأ الدولة إما للقروض الخارجية أو الإصدار النقدي أو خفض العملة وهذا ما يؤدي إلى حالة تضخمية؛

2.1.4. زيادة الكتلة النقدية: اتباع سياسة خلق النقود التي تتم لتغطية العجز في توزيع الموارد، مما نتج عنه

اختلال في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والمديونية؛

3.1.4. التمويل غير التقليدي: أو ما يعرف بطبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة؛

4.1.4. النموذج الاقتصادي: ارتباط الاقتصاد الجزائري بسوق الطاقة عموماً وبالسوق البترولي خصوصاً وبناء

كل السياسات على العائد الريعي؛

5.1.4. ارتفاع تكاليف الإنتاج: فارتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع الأجور من جهة، وأسعار السلع

الوسطية والمواد الأولية من جهة أخرى؛

6.1.4. الطلب المتزايد: سياسة الدولة في الرفع للأجور أدى لزيادة الطلب الداخلي، لم يقابلها زيادة في الناتج

الوطني الإجمالي ما أدى لارتفاع معدلات التضخم الناتج عن الطلب.

4.1.7. ارتفاع أسعار السلع المستوردة: لزيادة الطلب الداخلي نتيجة تحسن سلم الاجور وعدم قدرة الإنتاج الوطني على تغطيته ما يؤدي إلى الاستيراد من أجل تغطية الفارق، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع الأسعار المحلية.

4.2. التضخم الهيكلي: ويطلق عليه التضخم البنيوي وهو راجع لعدة أسباب منها:

4.2.1. انخفاض الإنتاجية: يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف، إن لم تصاحبها زيادة فعلية في إنتاجية العامل، وباعتبارها من مكونات الدخل الوطني والطلب الكلي فارتفاعها يؤثر على الإنفاق والذي يؤدي إلى اتجاهات تضخمية جديدة.

4.2.2. الزيادة في تكاليف الإنتاج: من أهم أسباب ارتفاع التكاليف انخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، لقيام المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية على الأسعار؛

4.2.3. التضخم المستورد: هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد، وهو مرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يستورد من الخارج، فيحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، وزيادة الاعتماد على ادوات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها التضخم المستورد.

4.2.4. تمويل الاستثمارات: سياسة منح القروض بنسبة عالية نوعا ما خلال فترة التسعينيات وسياسة منح القروض بدون فائدة عن طريق وكالات ANSEJ، CNAC، ONJEM ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري لان معظم هذه المشاريع لم تحقق قيمة مضافة وكانت تمثل سياسة شراء السلم الاجتماعي ما أدى إلى عدم نجاعتها اقتصاديا؛

4.2.5. النمو الديمغرافي: باعتباره محور المشاكل الاقتصادية خصوصا وأن زيادة الاستهلاك بمعدلات عالية أثر بارتفاع مستويات الأسعار؛

5. الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم وأسعار البترول في الجزائر للفترة بين 1990-2022:

إن الأهمية المتزايدة للنفط كمصدر ضروري للطاقة طرح ولا يزال يطرح إشكالات حقيقية تتعلق بتأثير مستويات أسعاره على مختلف الجوانب الاقتصادية سواء للدول المنتجة أو المستوردة لتلك المادة، وهو الأمر الذي يوجب الصراعات العالمية للسيطرة على منابعه وعلى سوقه والسعي للسيطرة على القرارات والمنظمات الدولية المختصة في التسعير والتنظيم.

إن التأثيرات المتزايدة لأسعار البترول على مختلف الجوانب الاقتصادية والتي تمس بالأساس الاستقرار الاقتصادي الكلي، يدفع باتجاه ضرورة معرفة حجم تلك التأثيرات على منظومة ذلك الاستقرار حتى تكون القرارات المستقبلية متوافقة مع تطلعات الدول لإحداث تنميتها الخاصة.

إن من بين أهم محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي هو مسألة التضخم، وذلك لما لهذا المتغير من تأثيرات عميقة تتعدى حدود المجال الاقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، ونتيجة لذلك كان من الواجب البحث في مسألة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعتمد في تسيير دوايب اقتصادها على المادة النفطية، مما يجعلها شديدة التأثر والحساسية لأيّ تغيرات قد تحدث في الأسواق البترولية العالمية، هذا التأثير الذي يجب مراجعة حجمه على منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي وفي جزئية منه على مستويات الأسعار المحلية.

بالرجوع إلى أصول النظرية النقدية فإنه يمكن الاستناد إلى المعادلة التعريفية:

$$Mv = Py \dots \dots \dots (1)$$

ونتيجة لكون الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بأسعار النفط التي تشكل مصدر مهم للدخل، يمكن تعديل الصيغة (1) على النحو التالي:

$$M V = P . POIL \dots \dots \dots (2)$$

وبالرجوع إلى الصيغة (2) يمكن إجراء التعديل إلى النموذج الخطي: (مع تغيير الرمز P بـ INF)

$$LNInf_t = C + \beta_1 LNM_t + \beta_2 LNPOIL_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

- Inf_t : تمثل تطور معدلات التضخم (بحسب تقديرات البنك الدولي).

- M_t : تمثل تطور المعروض النقدي (بحسب تقديرات بنك الجزائر).

- $POIL_t$: تمثل تطور أسعار صحاري بلاند (بحسب تقديرات أوبك).

وعند دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المطروحة نجد:

الجدول رقم (1): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
M	POIL	INF		
4.8681	-1.1678	-1.6495	t-Statistic	With Constant
<i>1.0000</i>	<i>0.6759</i>	<i>0.4464</i>	<i>Prob.</i>	
n0	n0	n0		
0.6198	-2.1484	-1.7152	t-Statistic	With Constant & Trend
<i>0.9992</i>	<i>0.5006</i>	<i>0.7210</i>	<i>Prob.</i>	
n0	n0	n0		
7.1389	0.1969	-1.4180	t-Statistic	Without Constant & Trend
<i>1.0000</i>	<i>0.7369</i>	<i>0.1426</i>	<i>Prob.</i>	
n0	n0	n0		
		At First Difference		
d(M)	d(POIL)	d(INF)		
-3.7817	-4.5507	-5.6126	t-Statistic	With Constant
<i>0.0074</i>	<i>0.0010</i>	<i>0.0001</i>	<i>Prob.</i>	
***	***	***		
-5.7869	-4.4597	-6.1102	t-Statistic	With Constant & Trend
<i>0.0002</i>	<i>0.0066</i>	<i>0.0001</i>	<i>Prob.</i>	

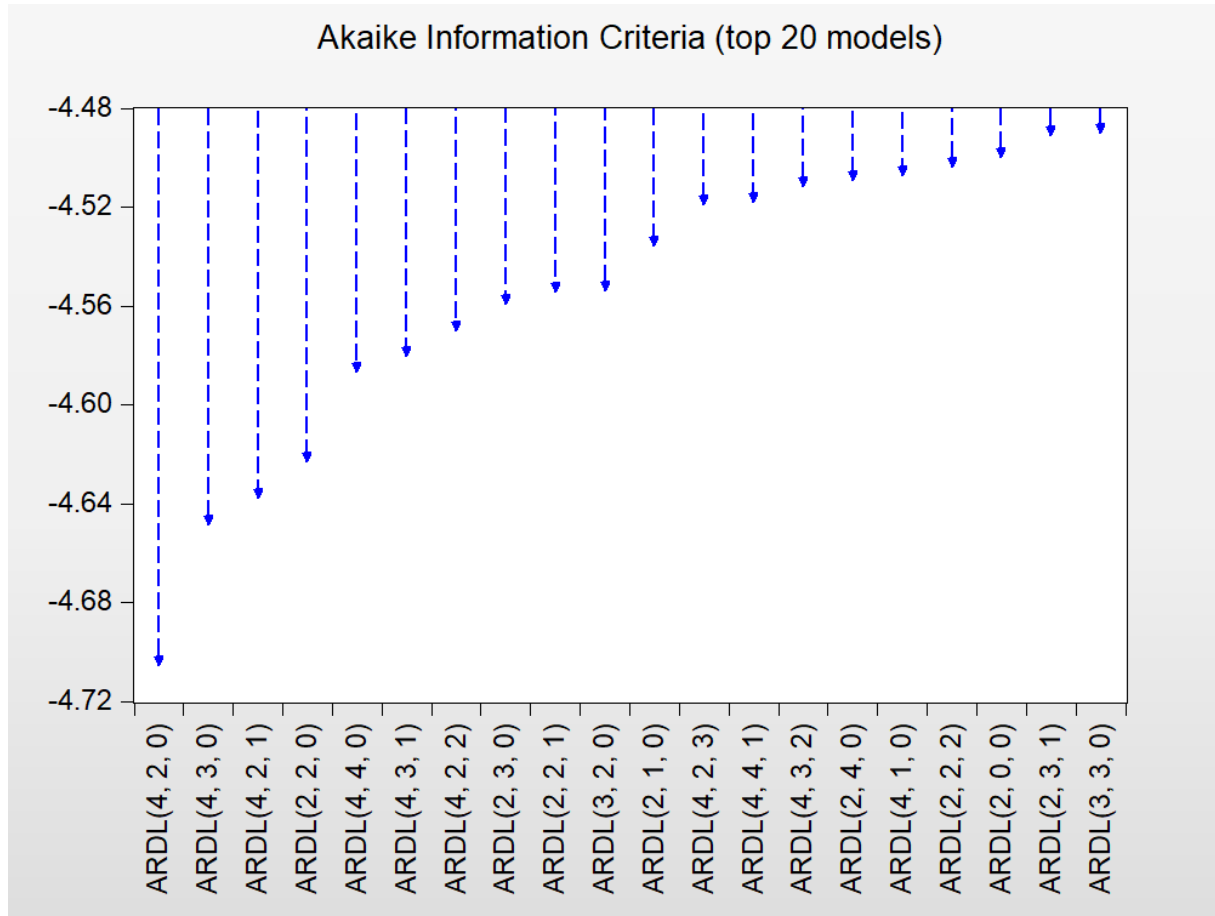
تأثير أسعار بترول صحاري بلاند على التضخم في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2022

***	***	***		
-2.0061	-4.5340	-5.6439	t-Statistic	Without Constant & Trend
<i>0.0445</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>Prob.</i>	
**	***	***		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
<u>At Level</u>				
M	POIL	INF		
3.7327	-1.2106	-1.6754	t-Statistic	With Constant
<i>1.0000</i>	<i>0.6576</i>	<i>0.4337</i>	<i>Prob.</i>	
n0	n0	n0		
0.0010	-2.1484	-1.6778	t-Statistic	With Constant & Trend
<i>0.9945</i>	<i>0.5006</i>	<i>0.7377</i>	<i>Prob.</i>	
n0	n0	n0		
6.7072	0.0382	-1.4055	t-Statistic	Without Constant & Trend
<i>1.0000</i>	<i>0.6877</i>	<i>0.1457</i>	<i>Prob.</i>	
n0	n0	n0		
<u>At First Difference</u>				
d(M)	d(POIL)	d(INF)		
-3.7561	-4.6821	-5.6126	t-Statistic	With Constant
<i>0.0079</i>	<i>0.0007</i>	<i>0.0001</i>	<i>Prob.</i>	
***	***	***		
-5.3098	-4.6024	-5.7482	t-Statistic	With Constant & Trend
<i>0.0009</i>	<i>0.0047</i>	<i>0.0003</i>	<i>Prob.</i>	
***	***	***		
1.9784	-4.6621	-5.6439	t-Statistic	Without Constant & Trend
<i>0.0723</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>	<i>Prob.</i>	
*	***	***		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

تشير المعطيات المدرجة في الجدول السابق بعدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى، في حين أن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 10% (تكامل عند I(1)). إن استقرارية المتغير التابع (Inf) عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغيرات المستقلة (M. POIL) حدود I(1) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية ARDL، وبتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء نجد:

الشكل رقم (5): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويل الأجل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

باختيار أقل قيمة معيار AIC تكون فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL هي ARDL(4.2.0)،
وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test :

الجدول رقم (2): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الدراسة

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	1%		
2.63	3.1	4.13	الحد الأدنى I(0)	15.93
3.35	3.87	5	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic تتجاوز الحد I(1) عند مستوى معنوية 1% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازن طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع. وبتقدير العلاقة المدرجة في الصيغة رقم 03 يمكن التوصل إلى:

الجدول رقم (3): تقدير العلاقة أسعار البترول في الجزائر للفترة: 1990 - 2022 والتضخم

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.385620	0.073069	5.277485	0.0000
LNINF(-1)*	-0.366423	0.047572	-7.702495	0.0000
LNPOIL(-1)	-0.072275	0.016646	-4.341796	0.0003
LNLM**	0.179080	0.025005	7.161853	0.0000
D(LNINF(-1))	0.756118	0.117936	6.411240	0.0000
D(LNINF(-2))	-0.166836	0.133957	-1.245446	0.2274
D(LNINF(-3))	0.265150	0.119381	2.221032	0.0381
D(LNPOIL)	-0.027665	0.017344	-1.595066	0.1264
D(LNPOIL(-1))	0.041576	0.016796	2.475314	0.0224

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOIL	-0.197244	0.036252	-5.440992	0.0000
LNLM	0.488725	0.023625	20.68647	0.0000
C	1.052391	0.146935	7.162302	0.0000

EC = LNINF - (-0.1972*LNPOIL + 0.4887*LNLM + 1.0524)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن معامل تصحيح الخطأ قد أخذ قيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر بـ: (-0,366423) وهو ما يعني أن 36.64% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 2.73 سنة.

تشير نتائج النموذج في الأجل الطويل إلى تحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ لا تتجاوز حدود 1%، كما أن النتائج المدرجة في الملحق رقم 02 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (LM TEST) واتباع البواقي للتوزيع الطبيعي (اختبار JB) مع تسجيل وجود استقرار هيكلي للنموذج باستخدام CUSUM of Square حيث أن المنحنى يقع داخل حدود مستوى المعنوية 5%.

6. تحليل نتائج الدراسة.

تشير النتائج للعلاقة بين التضخم كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 إلى:

- الثابت الموجب والذي يعبر عن سرعة دوران النقد حسب ما تقره النظرية النقدية.

- معامل المعروض النقدي الموجب باعتباره دافع للرفع من معدلات الأسعار وهو ما يتلائم وأصول النظرية الاقتصادية، وتشير قيمته إلى أن أي ارتفاع في المعروض النقدي بـ 1% سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات الأسعار بما يقارب 0,5%.

- معامل أسعار البترول السالب والذي يأخذ القيمة -0.197 والتي تعني أن أي ارتفاع في أسعار صحاري بلاند بـ 1% فسيؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الأسعار بنسبة 0.197%، وهي القيمة التي تتوافق مع أصول النظرية الاقتصادية والواقع العملي، فالجزائر كدولة منتجة ومصدرة للنفط والطاقة تتأثر داخليا بمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا التأثير الذي يكون إيجابيا متى ما كانت الأسعار مرتفعة، وهو الواقع الذي تعكسه الدراسة القياسية.

إن ارتفاعات أسعار صحاري بلاند يرافقه في العادة توجهين رئيسيين: إما بعث الآلة الإنتاجية المحلية (بتحفظ) وزيادة الانفاق الحكومي G مما يرفع من مستويات المعروض السلعي وبالحذ الذي تنخفض معه الأسعار، أو تلبية الطلب المحلي عبر الاستيراد في وجود وفرة مالية تضمنها أسعار البترول المرتفعة (والعكس صحيح).

7. خاتمة:

معامل أسعار البترول السالب والذي يعني أن أي ارتفاع في أسعار صحاري بلاند بـ 1% سيؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الأسعار بنسبة 0.197%، تبين التناسب العكسي بين ارتفاع أسعار بترول صحاري بلاند الجزائري ومستويات التضخم وهي القيمة التي تتوافق مع أصول النظرية الاقتصادية والواقع العملي، فالجزائر كدولة منتجة ومصدرة للنفط والطاقة تتأثر داخليا بمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا التأثير الذي يكون إيجابيا متى ما كانت الأسعار مرتفعة، ما تبرهنه الدراسة القياسية.

ارتفاع سعر البترول بالنسبة للجزائر يرافقه في العادة توجهين رئيسيين: إما بعث الآلة الإنتاجية المحلية (بتحفظ) وهذا هو النهج الجديد لصانع القرار الجزائري وزيادة الانفاق الحكومي مما يرفع من مستويات المعروض السلعي وبالحذ الذي تنخفض معه الأسعار، أو تلبية الطلب المحلي عبر الاستيراد في وجود وفرة مالية تضمنها أسعار البترول المرتفعة وهو التوجه الذي تبنته الحكومات السابقة قبل 2020 (والعكس صحيح).

إذا فمن المنظور الاقتصادي التحليلي وجب على الدولة الجزائرية الانخراط في حوكمة تسيير مدخلات الدولة، بما يحقق الإقلاع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية والتنويع في مصادر الدخل.

التي تؤدي الى ميزان تجاري موجب متنوع المصادر يؤثر إيجابا على منظومة الاستقرار الاقتصادي وخاصة في جزئيتها المتمثلة في التضخم.

8. المراجع:

الكتب:

1. الدباغ، أ. ب. (2007). *البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية*. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
2. العقاد، م. ع. (1984). *النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*. بيروت: دار النهضة العربية.
3. العيسي، ع. أ. (2004). *النقود والمصارف والأسواق المالية*. الأردن: دار الحامد.
4. الموسوي، ض. م. (2002). *اقتصاديات النقود و البنوك*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
5. بسام الحجار و عبد الله رزق. (2010). *الاقتصاد الكلي*. لبنان: دار المنهل اللبناني.
6. عناية، غ. ح. (2000). *التضخم المالي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
7. غزلان، م. ع. (2002). *اقتصاديات النقود و المصارف*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
8. مجدي، م. ش. (2000). *اقتصاديات النقود و المال*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
9. ناضم محمد نوري، أ. (2006). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمان الاردن: دار زهوان للنشر و التوزيع.
10. هاشم، ف. (1969). *اقتصاديات النقود و التوازن النقدي*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

9. الملاحق:

الملحق I السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

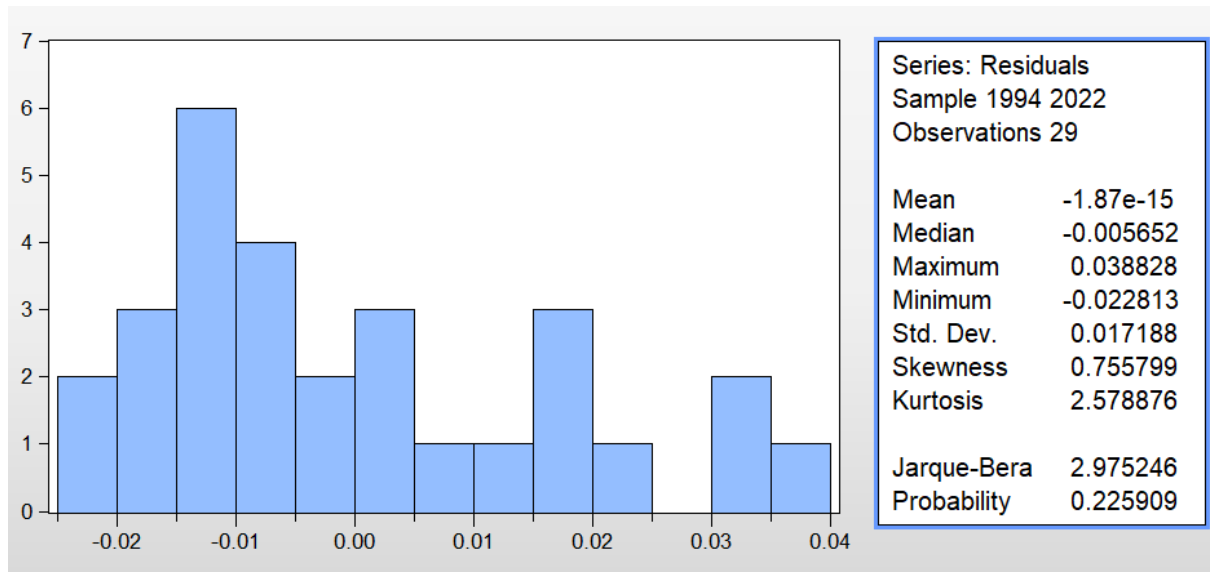
السنوات	INF سنة الأساس 2010	M مليار دينار	POIL دولار للبرميل
1990	15,5194	343	24,34
1991	19,5368	415,27	21,04
1992	25,724	615,9	20,03
1993	31,0078	627,43	17,5
1994	40,0148	723,51	16,19
1995	51,9311	802,56	17,4
1996	61,6313	915,06	21,33
1997	65,165	1081,52	19,62

محمادي فاتح، جنيّة عمر

1998	68,3908	1492,46	13,02
1999	70,2	1789,35	18,12
2000	70,4381	2022,5	28,77
2001	73,4148	2373,5	24,74
2002	74,4561	2736,8	24,91
2003	77,6346	3299,5	28,73
2004	80,7103	3744,3	38,35
2005	81,8261	4070,4	54,64
2006	83,7175	4933,7	66,05
2007	86,7975	5094,6	74,66
2008	91,0146	6955,9	98,96
2009	96,2361	7873,1	62,35
2010	100	8162,8	80,35
2011	104,524	9929,2	112,92
2012	113,818	10015,1	111,49
2013	117,522	11041,5	109,38
2014	120,95	13686,7	99,68
2015	126,737	13704,5	52,79
2016	134,845	13816,3	44,28
2017	142,384	14574,6	54,12
2018	148,464	16636,7	71,44
2019	151,362	16506,6	64,49
2020	155,017	17659,6	42,12
2021	166,219	20053,5	70,89
2022	181,62	22955,3	101,1

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من إحصائيات بنك الجزائر والبنك الدولي وتقارير أوبك.

الملحق II نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار التغير الهيكلي للنموذج المقدر.



تأثير أسعار بترول صحاري بلاند على التضخم في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2022

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.277687	Prob. F(2,18)	0.7607
Obs*R-squared	0.867987	Prob. Chi-Square(2)	0.6479

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 10/04/24 Time: 09:14

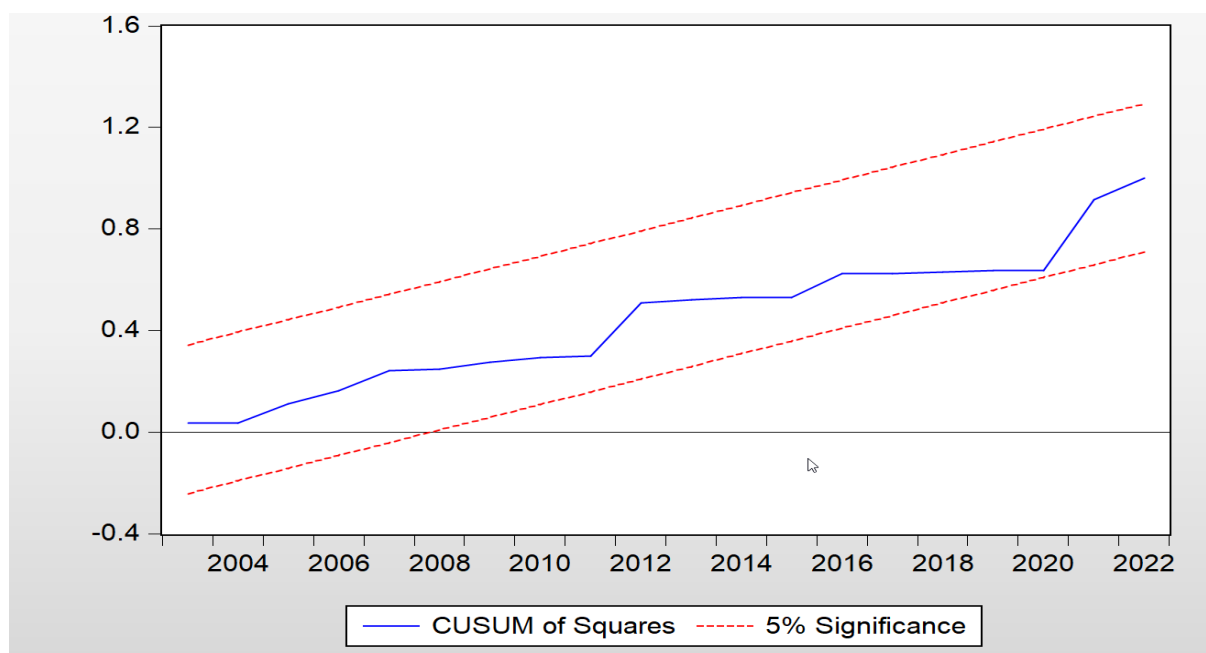
Sample: 1994 2022

Included observations: 29

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	0.048818	0.155177	0.314593	0.7567
LNINF(-2)	-0.064057	0.269986	-0.237263	0.8151
LNINF(-3)	0.010249	0.259423	0.039507	0.9689
LNINF(-4)	0.011704	0.132805	0.088127	0.9307
LNPOIL	3.85E-05	0.018090	0.002129	0.9983
LNPOIL(-1)	1.76E-06	0.021179	8.32E-05	0.9999
LNPOIL(-2)	0.001064	0.017497	0.060800	0.9522
LNLM	-0.003551	0.026394	-0.134550	0.8945
C	-0.004316	0.076580	-0.056365	0.9557
RESID(-1)	-0.208002	0.281381	-0.739218	0.4693
RESID(-2)	-0.070779	0.303668	-0.233082	0.8183

R-squared	0.029931	Mean dependent var	-1.87E-15
Adjusted R-squared	-0.508997	S.D. dependent var	0.017188
S.E. of regression	0.021114	Akaike info criterion	-4.596060
Sum squared resid	0.008024	Schwarz criterion	-4.077431
Log likelihood	77.64288	Hannan-Quinn criter.	-4.433632
F-statistic	0.055537	Durbin-Watson stat	1.944072
Prob(F-statistic)	0.999975		



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews10.